الصباح الاقتصادية
12
العدد 2890 - السنة العاشرة
الخميس 22 المحرم 1439 - الموافق 12 أكتوبر 2017
Thursday 12 October 2017 - No.2890 - 10th Year

نتيجة انكماش تكاليف المسكن

«الوطني»: التضخم في الكويت يتراجع إلى 1.2 في المئة خلال أغسطس

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك تراجع خلال شهر أغسطس إلى أدنى مستوياته منذ عدة سنوات عند 1.2٪ على خلفية الضغوط الانكماشية الناجمة عن مكون خدمات المسكن، بالإضافة إلى تدني التضخم في أسعار المواد الغذائية. وقد ظل تضخم الأساس قوياً عند 4.2٪ على أساس سنوي، وهو الذي يستثني الإيجارات السكنية وأسعار المواد الغذائية، وذلك نتيجة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للزيادة في أسعار البنزين التي فرضت في سبتمبر 2016. غير أن هذه العوامل شهدت ركوداً بشكل ملحوظ مؤخراً ومن المتوقع أن تسجل تراجعاً تصحيحياً على المدى القريب إلى المتوسط بسبب تأثيرات قاعدية. في ظل تلك التطورات، من المتوقع أن يواجه التضخم المزيد من الضغوط التراجعية في الفترة ذاتها. ومع استثناء تكاليف مكون النقل والمواصلات، يتبين أن التضخم قد استقر عند نسبة جيدة تبلغ 2.3٪ على أساس سنوي نتيجة استمرار تسجيل الزيادات التضخمية في مكون الخدمات باستثناء الإيجارات السكنية.

من المتوقع أن يقترب متوسط التضخم حالياً من 1.5٪ في العام 2017، متراجعاً بشكل ملحوظ عن المتوسط السنوي البالغ 3.5٪ في العام 2016. ومن المزمع أن تفرض زيادة تعرفة الكهرباء والماء على قطاع الشقق التي دخلت حيز التنفيذ في أغسطس ضغوطاً في الأشهر القادمة، سيقابلها انكماش أسعار الإيجارات السكنية وتراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية وتراجع نمو الأسعار في قطاع النقل والمواصلات.

واستمرت أسعار الإيجارات السكنية بالانكماش خلال شهر أغسطس، فقد سجل التضخم في خدمات المسكن، الذي يتشكل معظمه من الإيجارات السكنية ويتم تحديثه على أساس ربع سنوي، تباطؤاً حاداً منذ النصف الثاني من العام 2016 تماشياً مع تراجع نشاط قطاع العقاري. وقد سجلت الإيجارات السكنية أول تراجع لها منذ سنوات خلال الربع الأول من العام 2017 كما سجلت الإيجارات المزيد من التراجع في الربع الثاني بواقع 2.3٪ على أساس سنوي.

وظل التضخم في أسعار المواد الغذائية متدنياً على خلفية تراجع التضخم في أسعار المواد الغذائية العالمية. فقد تراجعت أسعار المواد الغذائية المحلية بواقع 0.2٪ على أساس سنوي في أغسطس تماشياً مع تباطؤ وتيرة نمو أسعار المواد الغذائية العالمية التي انخفضت خلال أغسطس إلى 0.5٪ بعد أن سجلت أعلى مستوياتها منذ ثلاث سنوات في الشهر السابق بنسبة 4.4٪ على أساس سنوي، وفق وكالة البحوث السلعية. وقد يحد هذا التراجع من نمو التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية في الأشهر المقبلة.

وجاء التضخم في قطاع التجزئة متفاوتاً ولكنه عكس تحسناً في طلب المستهلك بالإضافة إلى تراجع الدينار. فقد تراجع التضخم في مكون الملابس والأحذية في أغسطس إلى 1.6٪ على أساس سنوي، ولكنه لا يزال قريباً من أعلى مستويات سجلها منذ أشهر. وحافظ التضخم في مكوني «السلع والخدمات الأخرى» و المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة على قوته عند 2.1٪ على أساس سنوي و 3.5٪ على أساس سنوي وذلك على التوالي. وتعكس الزيادات النسبية في تضخم هذه المكونات الثلاث الرئيسية تحسناً في طلب المستهلك وتراجع الدينار الكويتي. إذ مازال تراجع الدولار الأميركي بقرض ضغوطاً على سعر صرف الدينار الموزون تجارياً الذي سجل تراجعاً بواقع 3.5٪ منذ بداية السنة. وبما أن معظم السلع في مكون التجزئة مستوردة، فإن التراجع في العملة قد تسبب في ارتفاع التكاليف في هذا القطاع.

وجاء التضخم في قطاع الخدمات باستثناء خدمات المسكن في مستوى جيد ما بين 3٪ إلى 4٪ حتى الآن في 2017. فقد ارتفع التضخم في هذا القطاع بدعم من الزيادات التضخمية الكبيرة في قطاع النقل والمواصلات. وبينما من المتوقع أن يتراجع التضخم في هذا القطاع قليلاً تماشياً مع تلاشي اثر زيادة أسعار البنزين العام الماضي، إلا أنه لا يزال متوقعاً أن يحافظ على قوته نتيجة الزيادات التضخمية في قطاع الترفيه والثقافة.

الرسم البياني 3: التضخم في المواد الغذائية والمشروبات

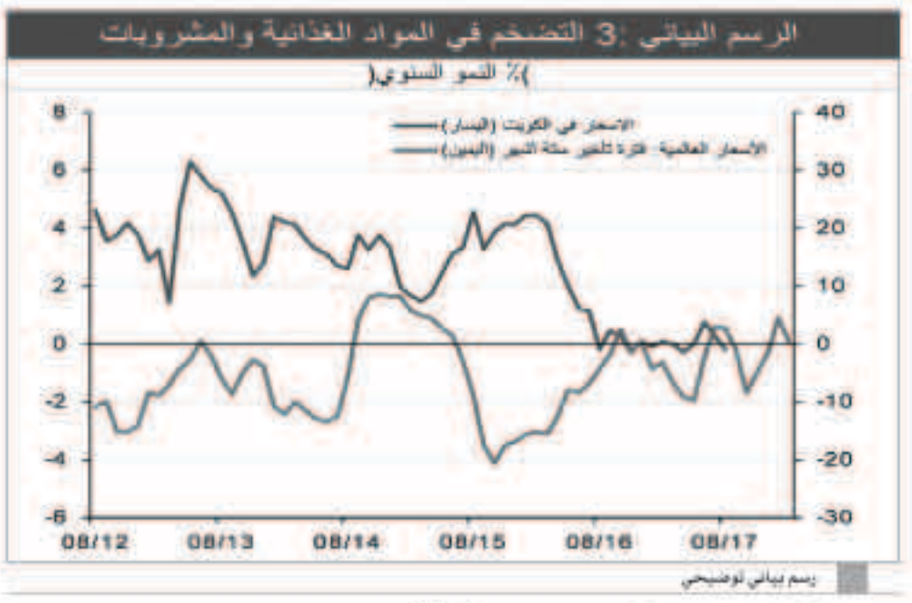

رسم بياني توضيحي

البورصة تشهد تراجع «الوزني» و «كويت 15»

«السعري» يرتفع ... والسيولة تتناقص

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها السعري بواقع 12ر9 نقطة ليصل إلى مستوى 6626ر12 نقطة بنسبة تصاعدية بلغت 0ر02 في المئة في حين تراجع المؤشر الوزني 1ر4 نقطة ليصل إلى 431ر14 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر34 في المئة.

وأغلق مؤشر (كويت 15) منخفضا 5ر2 نقطة ليصل إلى 1004ر77 نقطة بنسبة انخفاض 0ر52 في المئة فيما شهدت الجلسة تداول 81ر8 مليون سهم تمت عبر 3190 صفقة نقدية بقيمة نقدية بلغت 13ر9 مليون دينار (نحو 45ر4 مليون دولار).

وكان لافتا تناقص حجم السيولة للتداولة بنحو 55 في المئة مقارنة مع الجلسة الماضية جراء بعض حالات الترقب من جانب المتعاملين الأفراد لاستقراء توجهات الشركات الكبيرة التشغيلية خاصة المنضوية تحت مؤشر (كويت 15).

وتابع بعض المتعاملين إفصاح شركة (مجموعة الامتياز الإستثمارية) بشان اجتماع مجلس إداراتها في 17 أكتوبر الجاري لمناقشة البيانات المالية للربع الثالث من العام الجاري علاوة على إفصاح شركة (ريم) عن اجتماع مجلس إداراتها في 15 أكتوبر الجاري لمناقشة الدخول في مشروع عقاري.

كما تابع هؤلاء افصاح عن معلومات جوهرية لشركة كميفك حول موافقة (هيئة أسواق المال) لبيع الشركة لأسهمها علاوة على إفصاح تداول غير إعتيادي لشركة مجموعة (المستثمرون القابضة).

وكانت الشركات (نقائس) و(الثمار) و(تابيسكو) و(وطنية م ب) و(تمكين) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (المستثمرون) و(زين) و (صناعات) و(ابيار) و(استثمارات) الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (ارجان) و(المستثمرون) و(اجوان) و(رمال) و(تحصيلات) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 38 شركة وانخفاض أسهم 66 شركة في حين كانت هناك 16 شركة ثابتة من إجمالي 120 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 6ر15 مليون سهم تمت عبر 1157 صفقة نقدية بقيمة 4ر8 مليون دينار (نحو 4ر27 مليون دولار).

تباين مؤشرات البورصة

«التجارة»: التغيرات في قانون الشركات تساهم في تحسين بيئة الأعمال

أكدت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أن التعديلات التي أجرتها أخيرا على قانون الشركات ستنعكس ايجابا على ترتيب الكويت في مؤشر بيئة الأعمال وتسهيل اصدار التراخيص الحرة متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الأربعاء إن هذه التعديلات جاءت بأشكال جديدة لشركات الأشخاص متضمنة شركة الشخص الواحد القابضة والشركة ذات المسؤولية المحدودة القابضة مشيرة إلى أن القوانين السابقة قد قصرت هذا النوع (القابضة) على الشركات المساهمة فقط.

وأوضحت أن هذه التغيرات في قانون الشركات جاءت لتتوافق مع تحسين بيئة الأعمال حيث كلما تنوعت الكيانات القانونية وأشكالها اثر ذلك بصورة مباشرة في دفع ودعم عجلة التنمية الإقتصادية لدولة الكويت.

وأضافت ان قانون الشركات حدد الأغراض التي من أجلها تؤسس الشركات القابضة على اختلاف كياناتها القانونية سواء شركة مساهمه أو شركة شخص واحد أو شركة ذات مسؤولية محدودة.

وأوضحت في هذا السياق ان هذا النوع هو شركة الغرض من تاسيسها الإستثمار في أسهم أو حصص أو وحدات استثمار في شركات أو صناديق كويتية او اجنبية او الإشتراك في تاسيس هذه الشركات وإقراضها وكفالتها لدى الغير.

وقالت إنه يجوز للشركة القابضة ان تباشر كل او بعض الأنشطة كإدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها وكذلك استثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.

وذكرت انه يمكنها تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة عملها وتمويل او إقراض الشركات التي تملك فيها اسهما او حصصا وكفالتها لدى الغير إضافة إلى تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الإختراع والعلامات التجارية او النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية.

وأضافت ان تاسيس شركة الشخص الواحد القابضة والشركة ذات المسؤولية محدودة القابضة يتم من خلال الموقع الالكتروني لإدارة الناقذة الواحدة بطريقة سهلة من خلال انظمة إلكترونية تعمل وفق مفهوم الحكومة الإلكترونية برأس مال يبدا بالف دينار كويتي (نحو 2ر3 الف دولار أمريكي).

اللجنة الكويتية اليابانية تعقد اجتماعها السنوي 21 في الكويت

اللجنة الكويتية اليابانية لأصحاب الأعمال في اجتماعها السنوي 21

ناقشت اللجنة الكويتية اليابانية لاصحاب الاعمال في اجتماعها السنوي 21 أمس الاربعاء في مقر غرفة تجارة وصناعة الكويت اوراق عمل من هيئات حكومية منها عرض عن مشاريع البنى التحتية ومناخ تشجيع الاستثمار الاجنبي في البلاد ودراسات قدمها الجانب الياباني.

وتراس الاجتماع رئيس الجانب الكويتي في اللجنة وعضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت طارق المطوع في حين تراس الجانب الياباني هيروشي سايتو رئيس الجانب الياباني للجنة بحضور المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية الشيخ الدكتور مشعل جابر الصباح وسفير اليابان في الكويت تاكاشي اشيكي ومدير قطاع الشرق الاوسط وافريقيا بوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية تشيبيشي كيهارا.

وقدم رئيس ادارة النافذة الواحدة في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ عبدالله الصباح ورقة عمل خاصة بحوافز الاستثمار المباشر في الكويت في حين قدم رئيس ادارة البحوث والتخطيط الاستراتيجي في هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية المهندس نايف سليمان الحداد ورقة عمل خاصة بآخر مستجدات مشاريع البنية التحتية بالبلاد.

وشهد الاجتماع تقديم نائب رئيس مجلس الادارة في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشعل الوزان ورقة عمل عن التعاون في مجال مساندة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وقدم رئيس ادارة الاختراعات والبحوث في مركز صباح الاحمد للموهبة والابداع المهندس عبدالله الجدعان ورقة عمل عن منح براءة الاختراع للمشاريع الكويتية فضلا عن شرح قدمه نائب رئيس ادارة التخطيط والتصميم في المؤسسة العامة للرعاية السكنية المهندس ناصر خريبط عن آخر التحديثات الخاصة بمشاريع الإسكان بالكويت.

وعرضت هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات ورقة عن تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالدولة فيما عرضت المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتورة سميرة أحمد عمر ورقة عن برنامج تحلية المياه.

وتحدث من الجانب الياباني معهد (ميزوهو للأبحاث) ممثلا باسو ياما موتو ممثل المعهد في لندن عن النظرة المستقبلية للاقتصاد الياباني فيما قدم مدير شركة (ميتسوبيشي هيتاشي لانظمة الطاقة) جونجي ياماجوتشي ورقة عمل عن تشغيل انظمة الكهرباء والوقود.

يذكر ان برنامج زيارة رئيس الجانب الياباني من اللجنة اليابانية تضمن لقاء مع وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح و وكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال العذبي الصباح.

«كيبك»: تصدير المشتقات النفطية من مصفاة الزور نهاية 2019

جانب من عملية إنزال الأنابيب البحرية الغاطسة إلى قاع البحر

قال الرئيس التنفيذي في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) هاشم سيد هاشم إن تصدير المشتقات النفطية من مشروع مصفاة الزور سيبدأ في ديسمبر 2019.

وأضاف هاشم في بيان صحفي انه سيتم الانتهاء من الأنابيب الغاطسة المخصصة لتصدير تلك المشتقات النفطية في مشروع مصفاة الزور منتصف الشهر الجاري حيث تم إنجاز 80 في المئة من أعمال هذه الأنابيب.

وأفاد انه قام وعدد من قيادات الشركة بجولة ميدانية بحرية في موقع عمل تلك الأنابيب للاطلاع على خطوات تطور المشروع لافتا إلى أن المشروع يسير وفق الخطة الزمنية الموضوعة.

من جهته أوضح نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة الزور حاتم العوضي أن هذه الزيارة التفقدية تهدف للتأكد من اجراءات الأمن والنظر في تطور المشروع الذي تم انجازه بنسبة 80 في المئة مشيرا إلى أنه سيتم الانتهاء منه في منتصف الشهر الجاري.

وأشار العوضي إلى مقابلة القائمين على هذا المشروع الذي بدأ العمل فيه في يوليو الماضي وتمت زيارة المصنع الذي يتم فيه عملية لحام الأنابيب وتجهيزها وإنزالها تحت المياه وهي عملية معقدة تشمل ست مراحل تم تنفيذها بإتقان، من جانبه قال مدير مجموعة المشاريع الكبرى في مصفاة الزور خالد العوضي إن انجاز هذه الأنابيب يعد أحد العلامات البارزة في مشروع مصفاة الزور لافتا إلى أن هذه الأنابيب التي يتم تركيبها في قاع المياه والتي ستصل بين المصفاة والجزيرة الصناعية لمسافة تمتد 17 كيلو متر.

وأشار إلى أن هذه العملية تشمل إنزال 7500 قطعة من الأنابيب التي يبلغ طول كل قطعة منها 12 مترا وتم إنجازها بدون أي حوادث.